الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1988/23
29 January 1988
ARABIC
Original: SPANISH

لجنة حقوق الانسان

الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية في أي جزء من العالم ، مع الاشارة بصفة خاصة الى البلدان والأقاليم المستعمرة وغيرها من البلدان والأقاليم التابعة

التقرير النهائي المقدم الى لجنة حقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في السلفادور من السيد خوسيه أنطونيو باستور ريدرويغو عملا بالولاية التي أناطه بها قرار اللجنة ١٩٨٧/٥١

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١ - ٣	١
ثانيا	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٤ - ١١	٢
	١ - الحالة الاقتصادية العامة	٤	٢
	٢ - الهجمات التي تشنها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الهيكل الأساسي لاقتصاد البلد	٥ - ٦	٢
	٣ - حقوق العمال	٧ - ١١	٣
ثالثا	الحقوق المدنية والسياسية	١٢ - ٥٩	٥
	١ - الاعدام باجراءات موجزة	١٢ - ٢٩	٥
	٢ - حالات الاعتقال والاختطاف والاختفاء	٣٠ - ٤٢	٩
	٣ - معاملة السجناء السياسيين	٤٣ - ٥١	١١
	٤ - القضاء الجنائي	٥٢ - ٥٩	١٤
رابعا	احترام حقوق الانسان في النزاعات المسلحة	٦٠ - ٧٢	١٧
خامسا	الجهود الرامية الى تعزيز حقوق الانسان	٧٣ - ٨٩	٢٠
	١ - النواحي العامة	٧٣ - ٨١	٢٠
	٢ - مراعاة الاعتبارات الانسانية في النزاع	٨٢ - ٨٥	٢١
	٣ - الحوار السياسي العام	٨٦ - ٨٩	٢٢
سادسا	الاستنتاجات	٩٠ - ١٠٦	٢٤
سابعا	التوصيات	١٠٧ - ١١١	٢٧

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملا بقرار لجنة حقوق الانسان ١٩٨٧/٥١ • وتشير الوثيقة الى حالة حقوق الانسان في السلفادور خلال عام ١٩٨٧ ، مع أنه من الواضح أنها ينبغي أن تقرأ في ضوء التقارير التي قدمها الممثل الخاص منذ عام ١٩٨١ • ويعرب الممثل الخاص عن امتنانه العميق للتعاون الذي أبدته حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، وكذلك للتعاون الذي أبدته الحكومات الأخرى والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية وسائر الأفراد والمؤسسات •

٢ - وقد تمكن الممثل الخاص من زيارة السلفادور مرة أخرى • وخلال اقامته في ذلك البلد ، التي امتدت من ٢٧ أيلول/ سبتمبر الى ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، أجرى مقابلات مع السلطات القيادية في جمهورية السلفادور ، بمن فيهم رئيس الجمهورية ، ورئيس المجلس التشريعي ورئيس محكمة العدل العليا • كذلك تمكن الممثل الخاص ، وقت اجراء الحوار بين الحكومة والمعارضة المسلحة الذي بدأ في سان سلفادور في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ، أن يتحدث مع ممثلي وفد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وقادة الجبهة الديمقراطية الثورية الذين حضروا الاجتماع • وفي أثناء اقامة الممثل الخاص بالبلد ، قام أيضا باستجواب العديد من الشهود الذين قدمتهم اليه المنظمات الانسانية العاملة هناك • وبالاضافة الى ذلك ، زار الممثل الخاص مراكز الاحتجاز حيث أجرى مقابلات مع السجناء السياسيين بشرط الالتزام بالسرية ، وتلقى معلومات شفوية وتحريرية كثيرة من منظمات حقوق الانسان العاملة في البلد • وبعد صياغة التقرير المقدم الى الجمعية العامة ، ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات متعددة •

٣ - ويشير الممثل الخاص الى أن هذا التقرير لا يختلف كثيرا من حيث الهيكل عما قدمه من تقارير في السنوات الماضية ؛ وبما أنه قد أوعز اليه ألا يتجاوز حجم الوثيقة ٢٤ صفحة مطبوعة ، فانه يفترض أنه قد تم الاطلاع على التعليقات بشأن المنهجية الواردة في تقاريره السابقة •

ثانيا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١ - الحالة الاقتصادية العامة

٤ - نظرا الى أن هذا التقرير ينبغي ألا يتجاوز ٢٤ صفحة مطبوعة ، فان الممثل الخاص لن يستنسخ البيانات الموسعة التي تلقاها عن الحالة الاقتصادية في البلد ، بل سيكتفي بالاشارة الى أن العاملين اللذين أوديا الى تدهور الظروف المعيشية لمواطني السلفادور في الأعوام الأخيرة - وهما استمرار الصراع والأزمة الاقتصادية في العالم - قد استمرا خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٧، وأنه ينبغي أن يضاف اليهما الزلزال الذي نكبت به السلفادور في ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ والجفاف الطويل . وقد حفزت الحالة الاقتصادية الحكومة على وضع برنامج يهدف الى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد وتنشيطه ، ويضم هذا البرنامج مجموعة من التدابير المالية والتجارية والنقدية والتدابير المتعلقة بالأجور وأسعار الصرف تهدف الى تخفيض اختلال موازين الاقتصاد الداخلية والخارجية (١) . وفي هذا الصدد ، يود المقرر الخاص أن يشير الى ما نشرته احدى الصحف في الولايات المتحدة (٢) ، في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ عن الفساد المستشرى في البلد والذي قد يتهدد بالخطر التحسينات السياسية التي أحرزت في السنوات القليلة الماضية . وقد نشرت معلومات ذات طابع مماثل في احدى صحف نيويورك في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ (٣).

٢ - الهجمات التي تشنها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الهيكل الأساسي لاقتصاد البلد

٥ - ظل الممثل الخاص يتلقى كثيرا من المعلومات المثيرة للقلق عن الهجمات المنتظمة التي تشنها قوات المغاورين التابعة لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الهيكل الأساسي الاقتصادي للبلد . ويستفاد مما أعلنته حكومة السلفادور (٤)، ان اجمالي الأضرار التي وقعت في الفترة من ١ آب/ أغسطس ١٩٨٦ الى ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٧ هو كما يلي :

شبكة اللجنة التنفيذية بمنطقة ريولامبا	٣ ٥١٩ ١٩٠	من دولارات الولايات المتحدة
منشآت الادارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية	١٩٢ ٨١١ ٢٥٧	كولونا
معدات وآلات وأدوات	٤٥٧ ٥٦٠	كولونا
جسور	٦ ١٦٤ ٥٠٠	كولونا
وحدات خدمات النقل	٤٧٦ ٠٠٠	من دولارات الولايات المتحدة
التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالمطار وخطوط السكك الحديدية (٥)	٩ ٨٠٨ ٥٦٢	من دولارات الولايات المتحدة

٦ - وبالاضافة الى ذلك ، يستفاد من المعلومات التي جمعها الممثل الخاص مباشرة من هيئة الأركان العامة للجيش ، أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني أصدرت أوامرها بوقف حركة المرور أو " عرقلتها " ست مرات الى الآن خلال الأشهر التسعة الأولى من العام • ويشير الممثل الخاص الى أن عمليات وقف حركة المرور هذه تعد انتهاكا لحرية تنقل المواطنين السلفادوريين ، بالاضافة الى الأضرار التي تلحقها بالاقتصاد • وعلاوة على ذلك ، تسفر عمليات وقف حركة المرور في بعض الأحيان عن وفيات واصابات وحرق وتدمير العربات (٦) • وعلم الممثل الخاص أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد أعلنت وقفا جديدا لحركة المرور ابتداء من منتصف الليل في ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ وحسب معلومات معروفة من الجميع ، نظمت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الاسبوع الأول من شهر كانون الأول/ ديسمبر ، تحت شعار " اما أن نأكل جميعا أو لا أحد يأكل " ، حملة تخريبية ضد قطاع الصناعة الزراعية ترمي الى تدمير أربعة مراكز زراعية ؛ وحسب المعلومات الواردة ، أدان رئيس أساقفة سان سالفادور ، المنسنيور ريغيرا اي داماس ، حملة جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني (٧) •

٣ - حقوق العمال

٧ - جاء في احدى وثائق منظمة العفو الدولية (٨) موءرخة في ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ما يلي : " مما يثير قلق منظمة العفو الدولية أن عمال وقادة التعاونيات أصبحوا هدفا على وجه الخصوص لأعمال القمع في الأشهر الأخيرة • وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأنه في الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى أيار/ مايو ١٩٨٧ ، تعرض ما يربو على ٨٠ من عمال وقادة التعاونيات ، العديد منهم أعضاء في اتحاد تعاونيات الانتاج الزراعي في السلفادور (فديكوبادس) لانتهاكات حقوق الانسان ، بما في ذلك حوادث الاختفاء ، والاعدام الخارج عن سياق الاجراءات القضائية ، والاحتجاز التعسفي والضرب • وقد أطلق سراح الكثير من هوءلاء المحتجزين في وقت لاحق بدون توجيه تهم اليهم" • ويعتقد الممثل الخاص أن بعض حالات الاعدام باجراءات موجزة وحوادث الاختفاء التي أشارت اليها منظمة العفو الدولية مدرجة في الأرقام الواردة في الأجزاء ذات الصلة من هذا التقرير •

٨ - وفيما يتعلق بحركات العمال والتعاونيات ، أفادت "Americas Watch" لجنة مراقبة الأمريكتين (٩) أنه : " على الرغم من أن الحكومة تلجأ على وجه العموم الى المناورات السياسية والقانونية للتغلب على التهديد الذي تراه في النقابات المعارضة ، فانه لم يفتها أعمال القمع التقليدية • ومازال الزعماء النقابيون وكذلك أعضاء النقابات العاديون يتعرضون للاعتقال التعسفي • وقد وجهت الى التعاونيات ضربات قاسية من جراء احتجاز كبار زعمائها الأمر الذي يعمل على تخويف الآخرين من تولي المناصب القيادية " •

٩ - وقد أبلغت منظمة المساعدة القانونية المسيحية ، بدورها ، الممثل الخاص عن طريق التلكس عن حالات مختلفة من القاء القبض على الأعضاء في النقابات العمالية ، وسوء معاملتهم ، وفي بعض الأحيان اغتيالهم (١٠) • وقد تلقى الممثل الخاص معلومات مماثلة من موءسسات أخرى معنية بحقوق الانسان تعمل في السلفادور ، مثل " فديكوبادس " •

١٠ - وقد أطلع وزير العمل الممثل الخاص ، في سان سلفادور ، على النزاع العمالي الذي بدأ في معهد الضمان الاجتماعي السلفادوري في ١ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ واستمر الى ٣ أيلول/ سبتمبر • ووفقا لما قاله الوزير ، فانه على الرغم من قيام الوزارة بمنح العمال زيادة شهرية قدرها ١٠٠ كولون

سلفادوري (٢٠ من دولارات الولايات المتحدة) في ٢٢ أيار/ مايو ، فان النقابة قررت البدء باضراب في ١ حزيران/ يونيه شل الخدمات الطبية في الموءسسة • وفي ٨ تموز/ يوليه ، حاول العمال أن يستولوا على المكاتب الادارية للمعهد ، ونجم عن هذه المحاولة حادث أصيب فيه ثمانية من رجال الشرطة الوطنية بجراح • وفي النهاية ، قبل اتحاد العمال الزيادة البالغة ١٠٠ كولون شهريا ، مما يشير بوضوح ، وفقا لما قاله الوزير ، الى أن الاضراب كانت له دوافع سياسية ولم يكن متعلقا بالعمل •

١١ - وفيما يتعلق بالحوادث المشار اليها في الفقرة السابقة ، أتيحت الفرصة للممثل الخاص لأن يشهد شريط فيديو مسجلا عليه هذه الحوادث في المقر العام للجيش • وبرغم كل الحذر الذي تفرضه طبيعة مصدر المعلومات هذا ، فان المقرر الخاص يود أن يوءكد السلوك الهاديء الذي انتهجته قوات الأمن - الذي اتضح فيما بعد أن بعضهم قد أصيب بجراح - والسلوك الاستفزازي لمن كانوا يحاولون الاستيلاء على المبنى حتى بقوة السلاح •

ثالثا - الحقوق المدنية والسياسية

١ - الاعدام باجراءات موجزة

١٢ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات بشأن حالات اعدام غير المقاتلين باجراءات موجزة لدوافع سياسية • ويود على غرار السنوات السابقة ، أن يسترعي الانتباه الى صعوبة القيام بصورة دقيقة بتحديد العدد الصحيح لتلك الجرائم والى ضرورة توخي الحذر عند تقييم تلك الأرقام •

١٣ - ومن الأرقام التي قدمتها هيئة الحماية القانونية (١١)، استخلص الممثل الخاص أرقام ضحايا الهجمات العشوائية للجيش على السكان المدنيين ، الذين يمثلون فئة سيجري تناولها في مكان آخر • وترد الأرقام على النحو التالي :

	فرق الاغتيال	الجيش	قوات الأمن	الدفاع المدني
كانون الثاني/ يناير	٤	١	-	-
شباط/ فبراير	٢	-	-	٢
آذار/ مارس	١	٣	-	-
نيسان/ ابريل	-	٤	-	-
أيار/ مايو	٤	١١	٢	-

١٤ - وتلقى الممثل الخاص كذلك معلومات محددة بشأن حالات الاعدام باجراءات موجزة في السلفادور خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٨٧ ، وهي تتضح دون شك في الأرقام المبينة أعلاه ، ويرد أدناه وصف لحالات الاعدام هذه على سبيل المثال لا الحصر •

١٥ - وهكذا فقد أبلغت منظمة العفو الدولية عن أن أنطونيو دي جيسس هيرنانديز مارتينيز ، الأمين العام للرابطة الوطنية لعمال المزارع ، قد أعدم باجراءات موجزة ، وكان الجنود قد احتجزوه في ١٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ وعثر على جثته بعد ذلك وبها آثار التعذيب (١٢)•

١٦ - وبالاضافة الى ذلك ، ونقلا عن بلاغ لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية (١٣)، الذي أيدته معلومات من مختلف منظمات حقوق الانسان في السلفادور، فان أفراد القوات المسلحة قد أسروا المغاور سانتوس ساندوفال في ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، وكان مصابا بجراح خطيرة ، وعلى الرغم من أنه شوهد في وحدة العناية الفائقة في مدينة سانتا آنا ، فقد عثر عليه مقتولا في ١٣ أيار / مايو ١٩٨٧ وعليه آثار التعذيب • وتعتقد جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، أنه جرى منع لجنة الصليب الأحمر الدولية والصليب الأحمر السلفادوري من الحضور لمساعدته •

١٧ - ويود الممثل الخاص أن يسترعي الانتباه بعد ذلك الى قضية " باليتوس " المزعجة ، التي استمع الى شهادة مثيرة بشأنها في السلفادور من أقارب القتلى • فطبقا لأقوالهم ، فان وحدات الجيش اعتقلت ، في ١٩ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، خمسة من الفلاحين الشباب الذين تعاونوا ، حسب قول

بعض الأقارب ، مع جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني باكراههم على أخذ الطعام الى المغاورين ، وأخذتهم تلك الوحدات الى ضاحية اخصاص تعرف باسم باليتوس ؛ وقد عثر فيما بعد على جثثهم ، التي تعرف عليها أفراد عائلاتهم ، في حفرة كانوا قد دفنوا فيها • وقد عرض الممثل الخاص الموضوع في قيادة الجيش وأبلغ بأن الشباب كانوا من المغاورين وقتلوا في المعارك ، وان مغاورين - آخرين ألقوا بجثثهم في الحفرة • وفيما يتعلق بتلك الحوادث ، سمع الممثل الخاص عن الموعظة التي ألقاها ، يوم ٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، المونسينيور ريفيرا إ • داماس ، رئيس أساقفة السفادور ، التي قال فيها ان لديه تقارير موءيدة تماما بالوثائق بأن الوحدات العسكرية قد أعدمت الفلاحين الخمسة (١٤) •

١٨ - كما سمع الممثل الخاص عن بلاغ أصدرته منظمة العفو الدولية (١٥) يفيد أن ثلاثة من الفلاحين السلفادوريين هم خوسيه فيرتيليو الفارادو ، وخوسيه أنطونيو أورتيغا ، وخوسيه أنطونيو لوبيز كروز ، قد أدخلوا مستشفى روزاليس في سان سلفادور في ١٤ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، للعلاج من الجراح التي أصابهم بها ، على حد قولهم ، جنود نظاميون في لاغونا ، في ولاية شالا تنانغو • وأفاد تلكس مورخ في ٢٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ من هيئة المعونة القانونية المسيحية الى الممثل الخاص أن الفلاحين المذكورين كانوا قد احتجزوا وتعرضوا لعنف بدني (جراح من سكاكين ومناجل) • وفي سان سلفادور استمع الممثل الخاص الى شهادة خوسيه أنطونيو أورتيغا ووالد خوسيه فيريتيليو الفارادو ، وهي توءكد المعلومات التي قدمتها منظمة العفو الدولية • وقد أبلغ الممثل الخاص بأن النائب العام للجمهورية قد تلقى شكوى من المجني عليهم وأقام الدعوى بشأنها (١٦) •

١٩ - وعلم الممثل الخاص أيضا بالشكوى المقدمة الى النائب العام فيما يتعلق بقتل السيد مارتير كانياس ، في ١١ تموز/ يوليه ١٩٨٧ في مقاطعة سانتا كروز ، من ولاية يوسولوتان • وتدعي الشكوى أن جنودا بقيادة ملازم أول قد اقتادوا السيد كانياس من منزله وأطلقوا عليه الرشاشات على بعد ١٥ مترا من منزله • وقد أقام النائب العام دعوى في هذا الشأن (١٧) •

٢٠ - وتفيد أنباء معروفة على الملأ بأن السيد انايا سانابريا ، منسق لجنة حقوق الانسان (غير الحكومية) السلفادورية ، قد قتل بالقرب من منزله في ٢٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ • وتنسب بعض المصادر وفاته الى فرق الاغتيال ، وهذه فرضية لا يستبعدها المقرر الخاص (١٨) • وتلقى الممثل الخاص عبارات ادانة عديدة تندد بهذا القتل ، بما في ذلك من حكومة السلفادور (١٩) •

٢٠ مكررا - وحسب ما جاء في الصحافة الدولية (عدد صحيفة واشنطن بوست الصادر في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧) تم ، في يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ العثور ، في أحد طرق سلفادور على بعد سبعة أميال جنوب العاصمة ، على جثتي رجلين مجهولين رسمت على صدريهما باللون الأحمر الحروف الأولى من اسم الجبهة الديمقراطية الثورية (FDR) • وأشارت الصحافة الدولية (صحيفة لوس انجليس تايمز في عددها الصادر في ٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧) الى أن الشخصين المقتولين فيهما الصفات المميزة لـ " فرق الاغتيال " •

٢١ - والخلاصة ، أنه لاتزال تحدث بعض حالات الاعدام باجراءات موجزة أو الاصابات الخطيرة التي تنسب الى الوكالات الحكومية • وهي مزعجة بالطبع ، غير أن الممثل الخاص لاحظ أنه لم تنسب أي من هذه الحوادث الى قوات الأمن وأنه ، في حالات معينة ، أقام النائب العام دعاوى قضائية • كما لاحظ الممثل الخاص أن الشكاوى المتعلقة بالاعدام باجراءات موجزة أقل منها في عام ١٩٨٦ •

٢٢ - وعلى الرغم من أن الممثل الخاص لا يشك مطلقا في أن الحكومة الدستورية في السلفادور تحاول مكافحة أنشطة " فرق الاغتيال " ، فليس بوسعه الا أن يعرب عن بالغ قلقه ازاء التقارير التي تقول بعودة تلك الأنشطة من جديد[٢٠] . وعلى سبيل المثال ، فانه في ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ أصدرت المنظمة السرية " بريفادا ماكسميليانو هـ . مارتينيز " بلاغا بشأن منح ١٤ من الطلبة الجامعيين السلفادوريين ، أسمتهم بالارهابيين ، ٤٨ ساعة لمغادرة البلد ، تحت طائلة الاعدام . واتهم البلاغ الحكومة بالضعف وبالتغاضي عن ازدياد عدد " الجماعات الشيوعية "[٢١] . ولاحظ الممثل الخاص أن هيئة الحماية القانونية تحمل فرق الاغتيال المسؤولية عن بعض حالات الاعدام باجراءات موجزة .

٢٣ - وقد تلقى الممثل الخاص قدرا كبيرا من المعلومات بشأن حالات الاعدام باجراءات موجزة ("ajusticiamentos") المنسوبة الى قوات المغاورين ، ونقلا عن هيئة الحماية القانونية ، ترد الأرقام على النحو التالي[٢٢] :

كانون الثاني/ يناير	٦
شباط/ فبراير	٣
آذار/ مارس	-
نيسان/ ابريل	٤
أيار/ مايو	٢

ونقلا عن لجنة حقوق الانسان (الحكومية)[٢٣] ، تعتبر الأرقام أعلى ، ولكنها تشمل أيضا العسكريين الذين لم يكونوا في الخدمة الفعلية :

كانون الثاني/ يناير	٤٣
شباط/ فبراير	٢٠
آذار/ مارس	٢٢
نيسان/ ابريل	٢٧
أيار/ مايو	٢٩
حزيران/ يونيه	٢٤
تموز/ يوليه	١١

٢٤ - وقدم جيش السلفادور ، من جانبه ، الأرقام التالية الى الممثل الخاص[٢٤] :

كانون الثاني/ يناير	٥٠
شباط/ فبراير	٢٠
آذار/ مارس	٣٤
نيسان/ ابريل	٢٦
أيار/ مايو	٣٠
حزيران/ يونيه	٢٠
تموز/ يونيه	١١
آب/ أغسطس	٢٨

٢٥ - وتلقى الممثل الخاص أيضا معلومات محددة بشأن أنشطة المغاورين • ونقلا عن تلكس تلقاه [٢٥]، ألقت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في نيسان/ ابريل ١٩٨٧ جهازا متفجرا على منزل السيد خوسيه خوليو مارتينيز في مقاطعة بوتريرو ، من ولاية يوسولوتان ، مما أدى الى مقتل صبي يبلغ من العمر ١٣ عاما •

٢٦ - ونقلا عن تلكس آخر أرسل الى الممثل الخاص[٢٦] في ١١ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، قيل أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني قد اختطفت أربعة مدنيين في بلدة سان أوغستين (ولاية يوسولوتان) وقتلتهم بعد ذلك لرفضهم التعاون مع قوات المغاورين •

٢٧ - وتلقى الممثل الخاص أيضا برقيات من اللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (الحكومية)[٢٧] تقول ان قوات المغاورين نسفت في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٧ ، قطاعا من خط السكة الحديد بالقرب من سان فيسنته ، مما أدى الى مقتل خمسة عمال واصابة أربعة آخرين بجراح واحداث أضرار جسيمة •

٢٧ مكررا - وحسب أنباء واردة من لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) ، دخل في يوم ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ أفراد من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مدججون بالسلاح المزرعة المسماة " العزبة الجديدة " والواقعة بخوكوايا (ولاية يوسولاتان) مضرمين النار في المحل ، الأمر الذي أسفر عن مقتل سبعة عمال كانوا نائمين في المزرعة واصابة ثلاثة عمال آخرين بجروح خطيرة ، وكذلك عن تدمير الآلات والمعدات الزراعية ، وزارعين الألغام في المزرعة (تلكس اللجنة المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ الذي وصل الى المقرر الخاص من سفارة السلفادور بمدريد) • وقد أعلن أحد ممثلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني للممثل الخاص أن قوات المغاورين كانت تجهل أن العمال كانوا نائمين بالمزرعة التي أحرقت وأنها لم تكن تنوي تسبب موت أحد •

٢٨ - ويسترعي الممثل الخاص الانتباه الى الطابع الانتقائي وغير الحصري الذي تتسم به كل حالة من الحالات الواردة هنا ولا يسعه الا أن يعرب عن قلقه ازاء حالات الاعدام باجراءات موجزة ajusticiamentos التي تنفذها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • وتتنافى حالات الاعدام تلك مع القواعد المقبولة بصفة عامة على الصعيدين الوطني والدولي في مجال حقوق الانسان • وفي الواقع ، فلا القول بأن الضحية كان واشيا ولا أية ظروف أخرى يمكن أن يبرر تلك الاعتداءات على حياة الانسان•

٢٨ مكررا - وفيما يتعلق بحالات الاعدام باجراءات موجزة ، تلقى المقرر الخاص وثيقة من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني تخبره باختطاف واش للجيش بمقاطعة سان خوسيه غوايالال كان قد شارك بالاضافة الى ذلك في اغتيال أفراد من جبهة فارابوندو • وتذكر تلك الوثيقة أنه على الرغم من أنه قد ثبتت مسؤولية هذا الشخص وأنه توجد مبررات لتطبيق العقوبة القصوى التي تفرضها العدالة الشعبية ، سلم الى السكان المحليين شريطة أن يغادروا المنطقة في ظرف ٤٨ ساعة • وقد تم ذلك لأسباب انسانية •

٢٩ - ويود الممثل الخاص أيضا أن يبلغ عن مقتل السيدة أزيدرا اندرادي سنتنو ، رئيسة بلدية بلدة سنسميرا وعضو الحزب الديمقراطي المسيحي ، يوم الأحد ، ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ • وتفيد شهادة استمع اليها الممثل الخاص من أحد أبنائها ، وهو قاصر ، بأنه كان حاضرا مع ابن آخر لها ، قاصر أيضا ، عندما قام بالاغتيال أربعة بالملابس المدنية مزودين بسلاح ناري من طراز M-16 • وتعذر على الشاهد أن يبلغ الممثل الخاص عن هوية القتلة أو انتمائهم السياسي ، غير أن الممثل الخاص يود أن يسجل الحادث ، لأنه يشكل أيضا مثالا آخر عن جو العنف وانعدام الأمن السائدين في البلد •

٢٩ مكررا - ويعرب المقرر الخاص عن قلقه لاغتيال السيد رينيه خواكين كارديناس فارغاس ، مدير المكتب الاقليمي للجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) بسان ميغويل ، الذي ارتكبه أشخاص مجهولون في يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ • (تلكس اللجنة الموءرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، والذي ورد عن طريق سفارة السلفادور بمدريد) • وجاء في برقية مفصلة موجهة الى المقرر الخاص بواسطة مركز الأمم المتحدة لحقوق الانسان ، أن الأشخاص المجهولين الذين ارتكبوا عملية الاغتيال ينتمون الى المغاورين • وقد كذب هذه التهمة الأخيرة تكذيبا باتا أحد ممثلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في حديث مع المقرر الخاص •

٢ - حالات الاعتقال والاختطاف والاختفاء

٣٠ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات بشأن الأشخاص المعتقلين أو المختطفين لدواعي سياسية ، وأبلغ أن بعضهم مفقود • ويود أن يشير ، كما حدث في التقارير السابقة ، الى ضرورة تفسير الأرقام ذات الصلة بقدر كبير من الحذر •

٣١ - ووفقا لمكتب الحماية القانونية [٢٨] فان عدد الشكاوى من حالات الاعتقال والاختفاء كما يلي:

	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ ابريل	أيار/ مايو
حالات الاعتقال	٨	١٢	٨	٦	٩
المعتقلون الذين عثر عليهم في مراكز احتجاز رسمية	٣	٤	٥	٣	٩
المعتقلون الذين لم يعثر عليهم في وقت اعداد التقرير	٥	٨	٣	٣	-

٣٢ - ويود المقرر الخاص أن ينبه بادىء ذي بدء ، عند تقييم هذه الأرقام ، أنه لا ينكر حق سلطات السلفادور في اعتقال أولئك الأشخاص الذين يحملون السلاح ضد النظام الدستوري ، أو حقها في اتخاذ اجراءات قانونية ضدهم شريطة أن تحترم تلك السلطات المعايير الدولية التي يلتزم بها البلد بموجب المعاهدات ، وثانيا يوضح الممثل الخاص أن اختفاء بعض الأشخاص ليس الا حالة موءقتة نظرا لأنهم يعثر عليهم مع الوقت في مراكز الاحتجاز الرسمية أو أحرارا •

٣٣ - ومع هذا ، فقد وردت تقارير الى الممثل الخاص عن حالات اختفاء محددة ، بما فيها حالات ثلاثة نقابيين في حزيران/ يونيه ١٩٨٧ • وتتوفر لدى الممثل الخاص معلومات شخصية [٢٩] بأن المدعي العام للجمهورية شرع في اتخاذ اجراءات بشأن هذه المسألة وأن قوات الأمن قالت ، استجابة لطلب المدعي العام ، ان النقابيين غير موجودين في أي مركز من المراكز التابعة لها •

٣٤ - وفي سان سلفادور ، استمع الممثل الخاص الى شهادة والدة أنخيل دوبون كاسترو التي قام باعتقال ابنها ، في ٢٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ ، ثلاثة أفراد يرتدون الملابس المدنية قالوا انهم يمثلون الشرطة في مستوطنة سان فيليب في ايلو بانغو • وأضافت الأم أنها لم تتلق أية أخبار عن ابنها منذ ذلك الحين •

٣٥ - وفي ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٧ ، قدمت منظمة العفو الدولية شكوى بشأن اختفاء خوسيه ألفونسو لوبيز راميرس، الذي اعتقل في مقاطعة سان خوسيه دي لاس فلوريس ، بمحافظة سانتا آنا بواسطة أفراد مسلحين يرتدون ملابس مدنية قالوا انهم يمثلون السلطات(٣٠) .

٣٦ - ووردت للممثل الخاص ، أثناء تواجده في البلد ، شهادة من السيدة روزا ماريا لوبيز اريفالو رفيقة خورخي سلفادور أوباو بارينتوس ، أحد موظفي جامعة السلفادور والأمين العام لاحدى النقابات الجامعية . ووفقا لما ورد في تلك الشهادة ، في الساعة ٧/٤٥ من ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ كان السيد أوباو والسيدة لوبيز في طريقهما الى العمل مشيا على الأقدام وبالقرب من المنزل الذي يعيشان فيه ، ألقى شخصان يرتديان الملابس المدنية القبض على السيد أوباو ودفعاه الى داخل شاحنة صغيرة بيضاء ذات جزء مغطى ونوافذ معتمة . ومنذ وقوع هذا الحادث وبالرغم من جميع الجهود التي بذلتها السيدة لوبيز وجامعة السلفادور ، لم يعرف شيء عن السيد أوباو . وسأل الممثل الخاص قوات الأمن عن الحالة فأكدوا له أن السيد أوباو لا يوجد في أي اقليم من الأقاليم التي عهد اليهم بالمسؤولية فيها . ونظرا لانتشار اشاعات في سان سلفادور بأن الشخص المختفي ربما يكون في مراكز الاعتقال التابعة لشرطة الخزانة ، فقد دعا العقيد الذي يرأس قوات الأمن الممثل الخاص الى القيام بزيارة هذه المراكز .

٣٧ - وسمع الممثل الخاص حديثا مفاده أن مجموعة منافسة من الطلاب الجامعيين ربما تكون قد قبضت على السيد أوباو ، بينما تذكر روايات أخرى أن " فرق الاغتيال " هي المسؤولة عن اختفائه . وبالنسبة للوضع السائد في التحقيق ، لا يمكن للممثل الخاص أن يصدر حكما نهائيا بشأن هذه الحالة .

٣٧ مكررا - وبعد صياغة التقرير المؤقت وصدور قانون العفو العام ، وحسب أنباء صادرة عن لجنة حقوق الانسان (غير الحكومية) في السلفادور (صحيفتا El Mundo و San Salvador ، الصادرتان في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧) ، اختفت سيدتان ، كانتا سجينتين سياسيتين ، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ .

٣٨ - وفيما يتعلق بعمليات الاختطاف التي تعزى الى منظمات المغاورين يقدم مكتب الحماية القانونية الأرقام التالية(٣١) :

	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ أبريل	أيار/ مايو
حالات الاختطاف	٥	٣	٢	٣	٦
الأشخاص الذين أفرج عنهم فيما بعد	٢	-	١	١	٤

٣٩ - أما الأرقام المقدمة من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور فهي أكثر ارتفاعا(٣٢) :

كانون الثاني/ يناير	٦٣
شباط/ فبراير	٣٦
آذار/ مارس	٦٦
نيسان/ ابريل	٧٣
أيار/ مايو	١١٦
حزيران/ يونيه	٦٣
تموز/ يوليه	١٦

٤٠ - أما الأرقام المقدمة الى الممثل الخاص من الجيش عن الأشخاص المدنيين الذين اختطفتهم منظمات المغاورين فهي كما يلي[٣٣] :

كانون الثاني/ يناير	٤٦
شباط/ فبراير	٤٦
آذار/ مارس	٣٧
نيسان/ ابريل	٦٨
أيار/ مايو	٨٩
حزيران/ يونيه	٣٧
تموز/ يوليه	٥٣
آب/ أغسطس	٦٦

٤١ - كما وردت للممثل الخاص معلومات بشأن حالات اختطاف محددة تعزى الى منظمات المغاورين وعلى سبيل المثال اختطفت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧[٣٤] ثلاثة رؤساء بلديات ومسؤولا حكوميا في احدى البلديات • ورؤساء البلديات هم سالومون سانشيز غارسيا (رئيس بلدية أوسيكالا ، ولاية مورازان) ؛ وخوسيه اتيليو اسنسيو (رئيس بلدية سان أغوستين ولاية أوسولوتان) ؛ ونيكولاس زيلايا (رئيس بلدية سان سيمون ، ولاية مورازان) • ووفقا لما ورد في تلكس مرسل الى الممثل الخاص[٣٥] اختطفت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، في ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ، رئيس بلدية آخر (غونزالو الونسو غارسيا) (رئيس بلدية سان كايتانو ، ولاية سان فيسينت) ، وفي ٩ أيار/ مايو التالي ، اختطفت الجبهة فيكتورينو مارتنيز فاسكيز (رئيس بلدية مرسيدس لا سيرلا ، ولاية لا باس) وكارلوس راؤول بايس قائد الدفاع المدني في المدينة • وأفادت الصحافة المحلية أن جبهة فاربوندو مارتي للتحرير الوطني " حاكمت " رؤساء البلديات والمساعدين المدنيين الثلاثة لرئيس البلدية خوسيه اتليو اسينسيو[٣٦] • غير أن جبهة فارابوندو مارتي كذبت للممثل الخاص بصورة قاطعة كونها هي التي قامت بعمليات الاغتيال تلك • وأفادت المعلومات التي وردت فيما بعد من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور[٣٧] أنه في ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ اختطفت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني مرة أخرى رئيس بلدية برلين ، خوسيه رامون بونيا ريفيرا ، في حضور أسقف سانتياغو دي ماريا وبالرغم من طلب الأسقف عدم اختطافه • وأفرج عن رئيس البلدية في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ، وهو اليوم الذي بدأ فيه الحوار بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الثورية - وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني •

٤٢ - وعلاوة على ذلك ، أتيحت للممثل الخاص ، أثناء تواجده في السلفادور ، فرصة لاجراء مقابلات شخصية مع رؤساء البلديات الثلاثة التابعين للحزب الديمقراطي المسيحي الذين اختطفتهم قوات المغاورين وجرى الافراج عنهم فيما بعد • وقال رؤساء البلديات الثلاثة انهم لم يعاملوا معاملة سيئة ، لكن وان لم يتلقوا أي تهديدات بالقتل الا أنهم كانوا بالطبع في حالة قلق دائم •

٣ - معاملة السجناء السياسيين

٤٣ - في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ، كان هناك ٤٧٦ سجينا سياسيا في سجن ماريونا للرجال و ١٦ سجينة سياسية في سجن أيلو بانغو للنساء • ويعني هذا أن مجموع عدد السجناء السياسيين قد انخفض

انخفاضا حادا عن الأرقام المذكورة لعام ١٩٨٦ : ٩٧٢ سجينا في سجن ماريونا و ٤٤ سجينة في سجن أيلو بانغو (٣٨) • ويؤكد انخفاض الأرقام المعلومات التي قدمها قضاة المحكمة العسكرية الابتدائية (٣٩) الى الممثل الخاص عن السجناء السياسيين الذين أفرج عنهم في الفترة بين ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦، و ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ • ويرى الممثل الخاص أن هذا يبين أن قضاة المحكمة العسكرية كانوا أكثر نشاطا في هذا العام • وثمة سبب آخر لانخفاض عدد السجناء هو التبادل الانساني ، وهو الأمر الذي سيعلق عليه الممثل الخاص في تقريره فيما بعد بصدد الحديث عن اضفاء الطابع الانساني على الحرب •

٤٤ - وفيما يتعلق بالاجراءات التشريعية السارية على السجناء السياسيين ، أعلن المرسوم رقم ٦١٨ الذي يتضمن " قانون الاجراءات الجنائية السارية في حالة تعليق الضمانات الدستورية " في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٧ • وينظم هذا المرسوم الاجراءات الجنائية السارية على الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ١٦ سنة والمتهمين بارتكاب جرائم ضد الشخصية الاعتبارية للدولة وبعض الجرائم ذات النطاق الدولي المصنفة في قانون العقوبات • وينص القانون على أن يكون للهيئات التالية ولاية انفاذ القانون : قضاة التحقيق العسكريين ، المحاكم العسكرية الابتدائية ، المحاكم العسكرية العليا والقيادة العامة للجيش • وبمجرد اعتقال أحد المشتبه فيهم ، تشرع السلطة الادارية في التحقيق الملائم الذي يجب أن يتم في غضون فترة لا تتجاوز ١٥ يوما بعد ذلك ، وتعتبر فترة الاسبوعين فترة احتجاز اداري ؛ وقبل انقضاء هذه الفترة ، يجب أن تسلم السلطة التي احتجزت المتهم هذا الشخص مع ما لديها من أدلة الى قاضي التحقيق العسكري والا فانها تعتبر مسؤولة جنائيا • ويأمر القاضي العسكري ببدء الاجراءات القانونية ويطلب احتجاز المتهم لفترة ٧٢ ساعة (ثلاثة أيام) لاغراض التحقيق • ولكي يجوز احتجاز المتهم مؤقتا ، يجب أن تكون هناك أسباب مبنية على أدلة جمعت بانتهاء وقت التحقيق للبت في اشتراكه في ارتكاب احدى الجرائم • وبمجرد صدور الأمر بالاعتقال مؤقتا أو تأييده يحق للمتهم أن يدافع عن نفسه بواسطة أحد المحامين أو أحد دارسي القانون • وتستكمل مرحلة التحقيق في غضون ما مجموعه ٦٠ يوما منذ البدء فيه ولا يمكن تمديدها • وتجدر الاشارة الى أن الاعترافات الجارية خارج المحكمة يسمح بها كأدلة شريطة أن تتمشى مع الأدلة الأخرى التي جمعت وشريطة تأييدها بشهادة شاهدين اثنين ، وعلاوة على قسمهما بأن البيان صحيح ، يجب أن يذكرا أن الاعترافات تم الحصول عليها من المتهم دون اكراه أو ارهاب •

٤٥ - وقد انتقدت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في أمريكا الوسطى (٤٠) المرسوم رقم ٦١٨ وادعت أنه مناقض للاتفاقات الدولية التي تعتبر السلفادور طرفا فيها ولا يتمشى مع دستور الجمهورية • وعلاوة على ذلك ، تشير منظمة المساعدة القانونية (٤١) الى أن التشريع الجديد " بعيد جدا عن المعايير المعلنة في الصكوك الدولية لحقوق الانسان الملزمة للسلفادور " • وأهم نقد دولي توجهه هذه المنظمات الى التشريع الجديد يشير الى أن الفترة التي يظل فيها المتهم في ايدي سلطات الشرطة أطول مما ينبغي ، وحرمانه حرمانا كاملا من حقه في الدفاع عن نفسه في أثناء المرحلة الاولى من التحقيق (وبالتحديد عندما يزعم تعرضه للتعذيب وعندما تنتزع منه الاعترافات خارج المحكمة) وكذلك ينتقد السماح باستخدام الاعتراف خارج المحكمة ضمن الأدلة •

٤٦ - ويلاحظ الممثل الخاص انه وفقا للقانون الجديد ، يمكن أن يمر ١٥ يوما قبل أن يمثل المتهم أمام أحد القضاة في حين ينص عهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (الفقرة ٣ من المادة ٩) والاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان (الفقرة ٥ من المادة ٧) على أنه ينبغي أن يقدم

المتهم " سريعا" الى أحد القضاة أو أحد الموظفين الذين يباشرون وظائف قضائية • ويشير الممثل الخاص ، في معرض تعليقه على حرمان الشخص من الحق في الدفاع عن نفسه أثناء فترة الاحتجاز الاداري ، الى أننا اذا تحرينا الدقة فان هذه الصكوك (الفقرة ٣ (ب) من المادة ١٤ والفقرة ٢ (ج) من المادة ٨ على التوالي) تنص على حق المتهم في الدفاع عن نفسه " أثناء اتخاذ الاجراءات" أو " كضمان قضائي " بيد أن هذا لا يمنع الممثل الخاص من استحسان تمكين الشخص المحتجز من الحصول على خدمات أحد المحامين في أقرب وقت ممكن • وفيما يتعلق بالسماح باستخدام " الاعتراف خارج المحكمة " ضمن الأدلة ، يشير الممثل الخاص الى أن المرسوم رقم ٦١٨ يشترط أن يتمشى هذا الاعتراف مع الأدلة الأخرى التي جمعت أثناء الاجراءات ، ولا يبدو أن هذا يتعارض مع الصكوك الدولية المذكورة آنفا • وفي الختام ، وفيما يتعلق باحتمال أن يشجع الاعتراف خارج المحكمة على ممارسة التعذيب ، يؤكد الممثل الخاص ان المرسوم رقم ٦١٨ يتطلب أن يدلى بالاعتراف بحضور شاهدين ،ومن المسلم به أن الشاهدين يجب أن يتصفا بأعلى قدر من الاستقلال والنزاهة • ويعتقد الممثل الخاص أن الحالة التشريعية أفضل من تلك التي كانت سائدة في اطار المرسوم رقم ٥٠ ، بالرغم من وجود بعض المثالب في المرسوم رقم ٦١٨ مما يجعله عرضة للنقد • وعلى أية حال ، يشير الممثل الخاص الى أن المرسوم لن يكون نافذا الا لفترة محدودة • وبعد أن تم تمديد المرسوم حتى ٢٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٧ ، فانه لا يسري الآن الا على الأشخاص المحتجزين قبل ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧ • أما جميع المحتجزين الآخرين فيخضعون للقوانين السارية حاليا ونظرا لعدم ايقاف مفعول الضمانات في الوقت الحالي فان فترة الاحتجاز الاداري بموجب هذه القوانين لا يمكن أن تتجاوز ٧٢ ساعة •

٤٧ - وقد وردت للممثل الخاص معلومات من مصادر من قبيل هيئة المساعدة القانونية المسيحية ، وهيئة الحماية القانونية ، ولجنة حقوق الانسان (غير الحكومية) في السلفادور ، واتحاد لجان أمهات وأقارب المسجونين والأشخاص المختفين والسياسيين المغتالين في السلفادور FECMAFAM وغيرها بشأن " التعذيب " النفسي أثناء التحقيق الاداري مع السجناء السياسيين •

٤٨ - ووجد الممثل الخاص ، في أثناء تحرياته الشخصية التي اضطلع بها في السلفادور ، أن عددا من السجناء السياسيين الذين استجوبهم اشتكوا من الضغط النفسي الشديد الذي مارسه المحققون معهم في أثناء فترة الاحتجاز الاداري بغية حملهم على الادلاء باعترافات • واتخذ هذا الضغط شكل عمليات استجواب مطولة كانوا يقفون في أثنائها معصوبي الأعين وفي الأصفاد ، وفي بعض الأحيان كانوا يضربون بشدة في أضلعهم أو في أجزاء أخرى من أجسادهم ، وكانوا أحيانا يتعرضون لتهديدات بالقتل هم وأفراد أسرهم •

٤٩ - وأضافت باتريشيا دل روزاريو ليموس ، وهي احدى السجينات التي جرى استجوابها انها اغتصبت في أحد أيام نيسان/ ابريل ١٩٨٧ أثناء فترة الاحتجاز الاداري وانها قد تقدمت بشكوى• وعرف الممثل الخاص أن تقارير الفحص الطبي أكدت أن هناك ما يشير الى وقوع حالات اغتصاب • وقد أكد هذه الأدلة أيضا مصدر موثوق آخر فضل أن يظل مجهول الهوية •

٥٠ - وبالرغم من أن الممثل الخاص بذل قصارى جهده لجمع أتم عينة ممكنة من الشهود فان عليه أن يعترف أن السجناء السياسيين الذين تمكن من استجوابهم كان عددهم ضئيلا جدا مما لا يتيح له أن يذكر بالتحديد النسبة المئوية للذين تعرضوا للضغط النفسي في عام ١٩٨٧ ، بالرغم من اعتقاده أن هناك حالات جرت فيها بلا شك ممارسة هذا الضغط • ومازال الممثل الخاص يعتقد ، مع هذا ، أنه

لا توجد ممارسة معممة لاساءة المعاملة النفسية ؛ ويعتمد تعرض المحتجز لهذه المعاملة أو عدم تعرضه لها على مجموعة من العوامل المتعلقة بالظروف من قبيل تقييم المحقق للبيانات التي يدلي بها السجين ، والحالة العسكرية وغيرها من الظروف • ويضيف الممثل الخاص أن عدم استمرار الاحتجاز الاداري لأكثر من ٧٢ ساعة لم يحل دون تعرض السجناء في بعض الأحيان لضغط نفسي شديد ومركز •

٥١ - وفي هذا الفرع ، يجب أن نذكر اطلاق قوات الأمن الرشاشات في سجن ماريونا للرجال في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٨٧ • وقد روى هذه الحادثة للممثل الخاص السجين خوسيه فلاديمير سنتينو لوبيز الذي جرح جرحا خطيرا أثناء عملية اطلاق النار هو وأربعة سجناء آخرين ، اثنان منهما من السجناء السياسيين واثنان من المجرمين العاديين • وكان السيد سنتينو في كرسي للمقعدين عند ادلائه بشهادته • غير أن حكومة السلفادور قد نقلت للممثل الخاص رواية مختلفة عن الأحداث(٤٢) • وحسب تلك الرواية فان الاصابات التي يعاني منها السجناء السياسيون قد حصلت عندما اضطرت قوات الحرس الوطني الى التصدي لهجوم قامت به جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في سجن ماريونا ، وهو هجوم شارك فيه السجناء السياسيون أنفسهم •

٥١ مكررا - واطلع المقرر الخاص على تقرير من منظمة العفو الدولية (A/Index : AMR 29/51/87, Distr. : USA.SC. ، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧) ، ومفاده أن السجين السياسي خيراردو هيرناندس توريس قد توفي نتيجة للتعذيب الذي تعرض له أثناء احتجازه بمراكز الشرطة الوطنية بسان سلفادور في شهر كانون الأول/ ديسمبر الماضي • ويشير نفس النبأ الى أعمال التعذيب التي عانى منها في نفس المكان والزمان خوسيه غوادالوبي دومنغيس •

٤ - القضاء الجنائي

٥٢ - يجد الممثل الخاص نفسه مضطرا الى القول انه لم يحدث تقدم كبير فيما يتعلق بالاجراءات القضائية في السلفادور فيما يتعلق بالتحقيق في الكثير من الانتهاكات الجنائية الخطيرة لحقوق الانسان والعقاب عليها والمرتكبة خلال بضع السنوات الماضية • وفي الواقع ، وحتى هذا الوقت من عام ١٩٨٧، حدث تقدم طفيف في الحالات التي تعرف عموما بوصفها حالات ذات أهمية دولية - كاغتيال السيد روميرو ، وقضية اغتيالات ارمينيا وغيرها ، بالرغم من أنه في قضية " لاس أوخاس " صدر أمر باحتجاز العقيد غونزالس اروخو احتجازا موقتا ولكن ، وفقا لما ذكرته مصادر موثوق بها ، لم يحدث على الاطلاق أن نفذ هذا الأمر • وقد توصل الممثل الخاص الى هذه النتيجة المذكورة أعلاه بعد دراسة الوثيقة المقدمة من المدعي العام للجمهورية ، جريا على ما حدث في السنوات الماضية(٤٣) •

٥٣ - ومن الاجحاف ألا نشير الى أن النائب العام ، السيد خيرون فلوريس ، بذل خلال الأسابيع القليلة الماضية جهودا نشيطة للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان التي وقعت خلال السنوات القليلة الماضية ومعاقبة مرتكبيها • وأوضح النائب العام ، في حديث صريح أجراه مع الممثل الخاص وتناول خلاله طائفة متنوعة من المسائل ، عزمه على فتح باب المرافعة من جديد فيما يسمى بالقضايا ذات الأهمية الدولية وفي غيرها من القضايا • وفي الواقع ، استطاع الممثل الخاص أن يجد في الوثيقة التي قدمت اليه العلامات الأولى الدالة على أنه يجري تنفيذ خطته • اذ أن مكتب النائب العام يعمل على التحقيق في الدعاوى الجديدة وعلى تقديم مرتكبيها للمحاكمة وعلى اعادة النظر في القضايا السابقة • ويأمل الممثل الخاص أن تتعاون السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور وجميع السلطات المدنية والعسكرية مع النائب العام في هذا الشأن •

٥٤ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ ، كشف الرئيس دوارتي عن أقوال أحد الشهود المتعلقة بمقتل المونسنيور روميرو • وهي أقوال سائق السيارة الذي نقل القاتل الى مكان الجريمة وقد أدلى بها أمام المحكمة المختصة قبل ذلك بثلاثة أيام • وتجرم هذه الأقوال الكابتن سارافيا ، الذي أعطى أوامر الى السائق بتوصيل شخص مجهول ، يحمل بندقية ، الى الكنيسة التي كان يقيم فيها رئيس الأساقفة القداس ، وبعد ارتكاب الاغتيال ، قام السائق بنقل الكابتن سارافيا الى منزل السيد دابويسون حيث شرح الكابتن للأخير أن الجريمة ارتكبت فور أن أعطى السيد دابويسون الأمر بذلك(٤٤) • ومن الموءكد أن وزير العدل في السلفادور أعلن في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر أن القاضي رقم ٤ في المحكمة الجنائية في السلفادور طلب رفع الحصانة القضائية التي يتمتع بها السيد دابويسون باعتباره عضوا في الجمعية التشريعية(٤٥) • أما السيد دابويسون فكذب التهم المنسوبة اليه •

٥٥ - وفيما يتعلق بالاجراءات القضائية الرامية الى التحقيق في أعمال التعاون المزعوم مع المعارضة المسلحة والمعاقبة عليها لاحظ الممثل الخاص أنه تم حتى الآن هذه السنة التعجيل شيئا ما بالنظر في الدعاوى ، الشيء الذي تجلى بصفة خاصة في انخفاض حاد في عدد السجناء السياسيين • ووفقا لوثيقة قدمها رئيس المحكمة العليا الى الممثل الخاص(٤٦)، أطلقت المحاكم العسكرية الابتدائية الثلاث سراح ٥٤٨ سجينا سياسيا خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة • ومع ذلك ، فقد كان عدد القضايا المعلقة في ٣١ آب/ أغسطس ١٩٨٧ فيما يتصل بجرائم سياسية ، بما في ذلك أعمال الارهاب ، ١٠٠٦ قضايا(٤٧) • ويفترض الممثل الخاص أن العفو العام المقترح اصداره ، والذي سيناقش في جزء لاحق من هذا التقرير ، سيستفيد منه أكبر عدد ممكن من الأشخاص المتورطين في تلك القضايا •

٥٦ - وتلقى الممثل الخاص كذلك معلومات بشأن طلبات المثول أمام المحكمة المقدمة الى القسم الدستوري للمحكمة العليا(٤٨) • وهي كما يلي :

١ -	طلبات المثول أمام المحكمة التي تلقاها هذا القسم خلال الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ الى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧	٤١٥
٢ -	القضايا التي تم البت فيها خلال الفترة الممتدة من ذلك اليوم الى الوقت الحاضر	١٨٨

ويمكن تصنيف هذه القضايا على النحو التالي :

(أ)	قرارات متضمنة أمرا بالافراج	٣٦
(ب)	قرارات موءيدة للاحتجاز	٦٤
(ج)	قضايا حفظت لأن القسم الدستوري أمر برفع القيود	١
(د)	قضايا حفظت لأن المحتجزين لم تتخذ اجراءات جنائية ضدهم أو لأنه لم يحرم أي أحد من حريته	٦
(هـ)	قضايا حفظت لأن القاضي المصدر للحكم لم يتمكن من تحديد مكان وجود مقدم الطلب	٣٢
(و)	قضايا حفظت لأن مقدم الطلب أطلق سراحه قبل أن يتخذ القسم الدستوري قراره النهائي	٤٩

٣ -	قضايا لم يفصل فيها القضاة بعد	١٥٥
٤ -	قضايا تنتظر أن يبت فيها نهائيا القسم الدستوري	٢١
٥ -	قضايا متعلقة بالمثول أمام المحكمة التي طلب فيها الى المحكمة المختصة أن تبين الأسباب الموجبة (والجاري النظر فيها)	٥١

٥٧ - وتلقى الممثل الخاص أيضا المعلومات[٤٩] التالية فيما يتعلق بطلبات الحماية (بالنسبة لانتهاكات حقوق الانسان) المقدمة الى القسم الدستوري التابع لمحكمة العدل العليا في الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير الى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ :

١ -	الأحكام النهائية التي أصدرت	٢٣
٢ -	الدعاوى التي شطبت	١٢
٣ -	الطلبات التي رأت المحكمة أنها غير مقبولة وغير ملائمة	١ ٤٧٧
٤ -	الاثبات وغيره من الأوامر التمهيدية	٦٢٩
	القضايا المعلقة في ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧	١٤٠
	عدد الدعاوى المرفوعة خلال الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ الى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧	١ ٦٢٨
	العدد الاجمالي للاجراءات القانونية المتخذة حتى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧	١ ٧٦٨
	القضايا التي بث فيها حتى ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧	١ ٥١٢
	الدعاوى الجاري تعقيبها	٢٥٦

٥٨ - وكما حدث في السنوات السابقة ، أبلغت السلطات المختصة الممثل الخاص بالصعوبات التي تحول دون اقامة العدالة الجنائية في السلفادور على النحو المناسب . وتعزى هذه الصعوبات الى العوامل التالية : (أ) الميزانية المحدودة المتاحة لتوفير مرتبات لائقة للقضاة وموارد كافية للمحاكم والوحدات التابعة لمكتب النائب العام ؛ (ب) عدم وجود وسائل ملائمة لتحري الوقائع ؛ (ج) الضغط النفسي الذي يتعرض له القضاة ، اذ اغتيل كثيرون منهم وهددوا بالقتل في فترات سابقة ؛ (د) خوف الشهود من الادلاء بشهاداتهم في دعاوى لها أبعاد سياسية ؛ (هـ) خوف المحلفين من معالجة هذا النوع من الدعاوى ؛ (و) عدم فعالية القانون الجنائي والاجراءات الجنائية في المناخ الحالي الذي يسوده العنف ؛ (ز) تدمير المحاكم واتلاف الملفات القضائية في مناطق النزاع . وأضافت السلطات المختصة أن هذه الأسباب ليست جديدة تماما أو مقصورة على السلفادور ، ولكنها ازدادت حدة في الفترة الأخيرة نتيجة للحرب الأهلية والأزمة الاقتصادية .

٥٩ - ويود الممثل الخاص كذلك أن يشير الى مشروع الاصلاح القضائي الذي وردت عنه معلومات شاملة في السنوات السابقة (E/CN.4/1987/21 ، الفقرات ١١٦ - ١١٩) . ويكرر الممثل الخاص الاعراب عن رأيه في أن مشروع الاصلاح هذا يتسم بالجدية . الا أنه يود أن يوضح من جديد أن نتائج هذا المشروع لن تظهر في المجتمع السلفادوري الا على المديين المتوسط والطويل لأنه يتعين ، في نهاية الأمر ، أن يتم أيضا تغيير الأنماط الثقافية والمواقف المدنية ، وهذا شيء لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها .

رابعا - احترام حقوق الانسان في النزاعات المسلحة

٦٠ - فيما يلي الأعداد الثابتة لضحايا الهجمات العشوائية التي شنتها القوات المسلحة على السكان المدنيين ، كما ذكرتها هيئة الحماية القانونية (٥٠) :

كانون الثاني/ يناير	٧
شباط/ فبراير	٣
آذار/ مارس	-
نيسان/ ابريل	١
أيار/ مايو	-

٦١ - وطبقا للمصدر نفسه (٥١) فان أعداد ضحايا العنف الذي يرتكب في العمليات العسكرية - " من المقاتلين والمدنيين على السواء ، اذ يستحيل تحديد هوية الضحية نظرا لعدم القدرة على التأكد منها في الموقع وان كان المفترض أن أغلبهم من المدنيين " - هي كالآتي :

كانون الثاني/ يناير	٣٤
شباط/ فبراير	٤٩
آذار/ مارس	٣٦
نيسان/ ابريل	٨٤
أيار/ مايو	٧١

٦٢ - وعند تقييم الأرقام بالنسبة لتلك الفترة ، فان الممثل الخاص يشير الى الاعتبارات التي أوردها في تقريره السالف (E/CN.4/1987/21 ، الفقرات من ٨٨ الى ٩٢) • ولما كانت الحرب تدور بين جيش نظامي وقوات المغاورين ، فان التمييز بين الأشخاص غير المقاتلين والمغاورين يمكن أحيانا أن يكون أمرا صعبا جدا ، ولذلك فلا بد من الافتراض ، كما فعلت هيئة الحماية القانونية عن تدبر•

٦٣ - وعلاوة على ذلك ، فنظرا لأنه من المستحيل اجراء التحقيقات في الموقع فان اجراء التحقيقات أمر صعب جدا ويوصي بالتزام الحذر الشديد عند تقييم أرقام الضحايا •

٦٤ - وقد أتيحت الفرصة للممثل الخاص أثناء اقامته في السلفادور لاستجواب عدد كبير نسبيا من الشهود الذين يعيشون في مناطق القتال • وقد تحدث بعض هؤلاء الشهود عن قيام الجيش بشن هجمات عشوائية وعمليات قصف عشوائية بالقنابل ، ولكن ردا على أسئلة الممثل الخاص ، لم يستطع أحد من الشهود أن يوضح حتى باللغة التي تناسب مستواه الثقافي ، أنواع هذه الهجمات وعمليات القصف بالقنابل • ومع ذلك فمن أقوال ٣٢ شاهدا يعيشون في مجتمعات في تلك المناطق ، عد الممثل الخاص ست حالات قتل فيها مدنيون نتيجة لعمليات عسكرية قام بها الجيش ، وحالة واحدة تسبب فيها " صاروخ " في قتل ثلاثة أشخاص آخرين • وشكا الشهود أيضا من عمليات التفتيش المتكررة لمنازلهم ، ومن احتجاز المدنيين الذين أطلق سراحهم بعد عمليات استجواب عنيفة ، كما شكوا في بعض الحالات من تدمير المباني واتلاف المحاصيل نتيجة للعمليات العسكرية • ولكن لم يصف أحد من الشهود أعمالا يمكن أن توصف بأمانة بأنها عمليات قتل جماعي أو هجمات عشوائية •

٦٥ - وفي مقر الجيش ، أثار الممثل الخاص مرة أخرى مسألة المدنيين الذين أعتقد أنهم ضحايا لهذا النزاع • وقد ذكر وزير الدفاع انه وفقا للالتزامات الدولية التي تتحملها جمهورية السلفادور

ووفقا للتعليمات الصادرة عن الرئيس دوارتي ، فقد كانت الحرب تدار بطريقة انسانية ، رغم انه اعترف بوقوع أخطاء قال انها صححت • وقد استمع الممثل الخاص بالفعل الى شهادة سيدة تقيم في منطقة كازريك لوس بلانيس في ولاية كابانياس ، قالت انه في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ قتل زوجها وأصيب ثلاثة من أطفالها بجراح بسبب انفجار احدى القنابل • وقالت الشاهدة ان القوات الجوية اعترفت بأنها ارتكبت خطأ وانها قامت بنقل الأطفال الى المستشفى العسكرى ووعدت بتوفير المساعدة لهم • وقالت سيدة تقيم في منطقة كواتل بيسيك للممثل الخاص ان زوجها وأحد أبنائها أطلق عليهما الرصاص من احدى الوحدات التابعة للجيش ، وقد مات الاثنان في مستشفى تابع للصليب الأحمر كانت الوحدة قد نقلت اليه المصابين بجراح ، وطبقا لما قالته هذه الشاهدة ، فقد اعترفت القوات المسلحة بأن طلقات الرصاص أطلقت خطأ •

٦٦ - وبعد تقييم المعلومات التي أوجزت أعلاه والاستماع الى آراء مصادر مستقلة وموثوق بها فضلت أن تبقى اسماؤها طي الكتمان ، يرى الممثل الخاص أن الجيش النظامي واصل بصفة عامة خلال عام ١٩٨٧ اتباع أنماط في السلوك من الواضح أنها أكثر انسانية من الأنماط التي اتبعها في الماضي القريب • وهذه الأنماط الانسانية لم تفلح في تلافي سقوط القتلى وحدوث اصابات بين المدنيين ، غير أن سقوط وحدوث الاصابات ، مهما كانا مثيرين للانزعاج ومهما انعدمت مبرراتهما ، حدثا بصورة متفرقة على غرار ما حدث في عام ١٩٨٦ • والواقع ، ان الممثل الخاص يود أن يؤكد أنه لم يتلق أي معلومات عن حدوث قتل جماعي نتيجة لهجمات عشوائية قام بها الجيش النظامي في السلفادور خلال عام ١٩٨٧•

٦٧ - ومن ناحية أخرى ، ووفقا أيضا لبلاغ من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية (٥٢) قامت في ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ قوات من جيش السلفادور بأسر بعض المرضى والعاملين الطبيين في مستشفى لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في منطقة كاسيريو شورو بلانكو ، سان فرناندو • ويقول نفس البلاغ أن أربعة من المصابين وأحد العاملين الطبيين وجدوا مقتولين في ١٥ حزيران/ يونيه • وقد أبلغت بعض منظمات حقوق الانسان العاملة في السلفادور عن هذه الأحداث •

٦٨ - وفيما يتعلق بالاصابات التي لحقت بالمدنيين نتيجة للعمليات العسكرية التي قامت بها قوات المغاورين ، فقد ظل الممثل الخاص يتلقى كثيرا من التقارير المزعجة عن تشويه أو مصرع المدنيين بسبب الألغام التي تزرعها قوات المغاورين •

٦٩ - وفيما يلي الأرقام التي قدمتها لجنة حقوق الانسان في السلفادور (وهي لجنة حكومية) في هذا الصدد (٥٣) :

	الجرحى من المدنيين	القتلى من المدنيين
كانون الثاني/ يناير	١٩	١
شباط/ فبراير	١٨	٣
آذار/ مارس	٢٢	١
نيسان/ ابريل	١٨	١
أيار/ مايو	١٧	-
حزيران/ يونيه	١١	١
تموز/ يوليه	١٨	-

٧٠ - وفيما يلي الأرقام التي قدمها الجيش(٥٤):

	المشوهون من المدنيين	القتلى من المدنيين
كانون الثاني/ يناير	٢٤	٣
شباط/ فبراير	١٢	٥
آذار/ مارس	٢٢	٣
نيسان/ ابريل	٣٣	١
أيار/ مايو	٢٧	٢٠
حزيران/ يونيه	١٤	١١
تموز/ يوليه	٣٧	٢
آب/ أغسطس	٩	-

٧١ - وقد أورد الممثل الخاص في تقريره السابق (E/CN.4/1987/21 ، الفقرات من ١٠٥ الى ١٠٨) الأسباب التي أدت به الى الاعتقاد بأن معظم القتلى والمصابين من المدنيين نتيجة لانفجارات ألغام التلامس نتجت عن أجهزة زرعتها قوات المغاورين • وبعد التحقيق الذي أجراه الممثل الخاص هذا العام توصل الى نفس النتيجة ، لأن هذا هو الرأي السائد بين المصادر التي تعتبر كمصادر مستقلة ، وهو أيضا الرأي الذي أبلغه به الأفراد الذين تعرضوا للتشوه بسبب الألغام • ومن الجدير بالذكر رأي لجنة مراقبة الامريكتين(٥٥) وهو أن " ••• انخفاض عدد القتلى نتيجة لانفجارات الألغام في النصف الأخير من سنة ١٩٨٦ ويمكن أن يفسر ، على ما نعتقد ، بأنه نتيجة لتثقيف الجماهير بشمن فادح عن الألغام " • ورغم أن الألغام التي تزرعها قوات المغاورين تتسبب في سقوط عدد مزعج من القتلى والمشوهين من المدنيين - رغم أن هذا العدد أقل من عدد القتلى والمشوهين في عام ١٩٨٦ فان هذا لا يستبعد احتمال أن الجيش يقوم أحيانا بزرع الألغام التي تتسبب في عمليات القتل أو التشويه • والواقع أن أحد الشهود الذين سألهم الممثل الخاص في السلفادور ذكر أن ثلاثة من الفلاحين قتلوا نتيجة لانفجار لغم زرعه الجيش النظامي • وردا على أسئلة الممثل الخاص ، أوضح هذا الشاهد أن قوات المغاورين لم تكن موجودة في تلك المنطقة التي وقع فيها الانفجار •

٧٢ - وقد تلقى الممثل الخاص أنباء موثوقا بها تفيد أن أطفالا أعمارهم ١٥ سنة وأقل قد جندوا ويقاتلون في صفوف قوات المغاورين ، الأمر الذي يتعارض مع قواعد القانون الانساني الدولي المطبق في النزاع في السلفادور •

٧٢ مكررا - أفادت لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور أنه في الساعة ١٧/٤٥ من يوم ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، تعرضت سيارة اسعاف تابعة للمعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي ، عليها الرموز اللازمة للحماية ، لقذف بالمدافع الرشاشة ، مما تسبب في مقتل ممرضتين واصابة ١٠ أشخاص بجروح خطيرة (تلكس مؤرخ في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، وموجه الى المقرر الخاص من سفارة السلفادور في مدريد) •

خامسا - الجهود الرامية الى تعزيز حقوق الانسان

١ - النواحي العامة

٧٣ - أوضح الممثل الخاص في تقاريره السابقة أنه قد وجد أن السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور مهتمة اهتماما صادقا باحترام حقوق الانسان • وقد وجد الممثل الخاص خلال آخر زيارة قام بها للبلد في خريف عام ١٩٨٧ أن السلطات لاتزال ملتزمة التزاما راسخا بهذه السياسة • وفي هذا الصدد ، يذكر الممثل الخاص أن جميع التدابير التي وصفها في تقريره السابق (E/CN.4/1987/21) مازالت سارية ولكنه لم يوردها في تقريره الحالي حتى لا يجعله طويلا دون مبرر • وسيشير الممثل الخاص أولا الى المعلومات التي تلقاها عن مشروع قانون العفو باعتباره تطورا جديدا بارزا في عام ١٩٨٧ •

٧٤ - ففي ١ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، قدمت الحكومة مشروعي قانونين للجمعية ، أحدهما بشأن العفو عن السجناء السياسيين فيما عدا المتورطين منهم في جرائم أكثر خطورة مثل القتل ••• الخ ، والآخر بشأن اعادة ادماج المتمردين المسلحين في الحياة الديمقراطية (٥٦) •

٧٥ - ان الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة فيما يسمى بـ " اجراءات اقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى " والتي وقعها في اسكويبولاس في ٧ آب/ أغسطس ١٩٨٧ رؤساء دول أمريكا الوسطى الخمس ، قد أعطت دفعة جديدة لمشروع قانون العفو • وقد أعطي الممثل الخاص معلومات كاملة عن مشروع القانون وعن تكوين لجنة العفو •

٧٦ - وفي ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ أصدرت الجمعية التشريعية قانون العفو (٥٧) الذي يشمل جميع فئات الجرائم السياسية ، أيا كانت السمة الأيديولوجية لمرتكبيها ، باستثناء المتورطين في مقتل المونسينيور روميرو في ١٩٨٠ والسيد أنايا سنابريا في عام ١٩٨٧ • ولكن فيما يتعلق بهذه النقطة لا يستطيع الممثل الخاص أن يخفي القلق الذي تسبب فيه هذا القانون في بعض القطاعات • وهكذا ، قالت لجنة مراقبة الأمريكتين أنه لا يمكن تعزيز اتفاق اسكيبولاس الثاني من خلال قانون يعفو عن قاتلي الأشخاص غير المقاتلين ، سواء كان مرتكبو هذه الجرائم أعضاء في جبهة فرابوندو مارتي للتحرير الوطني أو في القوات المسلحة أو في فرق الاغتيال • ويرى الممثل الخاص من ناحيته أن قانون العفو الموسع الذي صدر من شأنه أن يزيد من تعقيد وصعوبة التغلب على مناخ التسيب القائم فعلا في السلفادور • وعلم المقرر الخاص أن هيئة " المساعدة القانونية المسيحية " طعنت أمام المحكمة العليا بعدم دستورية الجزء الأخير من المادة ٢ من قانون العفو ، الذي يتيح لجميع فئات الجرائم الاستفادة منه ؛ وادعي في الطعن أن الحكم المذكور لا يتعارض مع دستور السلفادور فحسب بل أيضا مع مبادىء القانون الدولي التي تنص على عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية بل ومع مبادىء اتفاق اسكيبولاس الثاني (هيئة المساعدة القانونية المسيحية ، " رئيس الأساقفة أوسكار روميرو " - الطعن بعدم دستورية المادة ٢ ، الجزء الأخير من قانون العفو من أجل تحقيق المصالحة الوطنية) •

٧٧ - وقامت حكومة السلفادور أيضا عملا بالالتزامات التي تعهدت بها في اسكيبولاس ، بانشاء لجنة المصالحة الوطنية ، وتكون مسوءولة ، وفقا لتلك الالتزامات ، عن " التحقق من التنفيذ الحقيقي لعملية المصالحة الوطنية وكذلك الاحترام المطلق لجميع الحقوق المدنية والسياسية لمواطني أمريكا

الوسطى " المكفولة في هذه الوثيقة • وعلم المقرر الخاص أن اللجنة واجهت مصاعب خطيرة في أداء مهمتها نتيجة لتخلي بعض أعضائها عن العمل فيها •

٧٨ - وأخيرا ، يؤكد الممثل الخاص على الأهمية الخاصة لالتزامات اسكيبولاس فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان في السلفادور • ويثبت توقيع رئيس الجمهورية للوثيقة ، مرة أخرى ، الاهتمام الطاغي بتوطيد الديمقراطية في البلد والقضاء على جميع أنواع انتهاكات حقوق الانسان • وقد جاء في هذه الوثيقة " تتعهد الحكومات باعطاء دفعة لعملية اقامة الديمقراطية التعددية النيابية الحقة التي تستتبع تعزيز العدالة الاجتماعية ، واحترام حقوق الانسان ، وسيادة الدول وسلامتها الاقليمية ، وحق كل دولة في أن تختار بحرية ، ودون تدخل خارجي من أي نوع ، نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وبأن تتخذ ، بشكل قابل للتحقق ، التدابير الموءدية الى اقامة النظم الديمقراطية النيابية التعددية ، أو تحسين هذه النظم عند الاقتضاء " • وأخيرا يود الممثل الخاص الاشارة الى أنه وفقا لالتزامات اسكيبولاس " تنشأ لجنة دولية للتحقق والمتابعة ••• وتقوم هذه اللجنة بمهام التحقق والمتابعة فيما يتعلق بتنفيذ التعهدات الواردة في هذه الوثيقة " •

٧٩ - ومن ناحية أخرى يجدر ذكر أن السلفادور انضمت الى اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع التعذيب والمعاقبة عليه في ١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، باعتبار ذلك جزءا من الالتزامات المتعهد بها في اسكيبولاس(٥٨) • ويأمل الممثل الخاص أن تحترم السلطات السلفادورية بدقة الاتفاقية المذكورة •

٨٠ - وفيما يتعلق بجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، من المهم ملاحظة انشاء أمانة حماية وتعزيز حقوق الانسان • وفي ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ قام بزيارة الممثل الخاص السيد رولاندو أوريللانا الذي زوده بالمعلومات الكاملة عن الهيئة المعنية والتي من أهدافها تثقيف مقاتلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بشأن حقوق الانسان ؛ ولتحقيق هذه الغاية تقترح الأمانة تعيين ممثلين في مختلف مناطق القتال •

٨١ - ويرى الممثل الخاص أنه من المنصف الاشارة الى أنه في " البلاغ المشترك لقوات الثوار السلفادوريين وحكومة نابليون دوارتي عقب الحوار الثالث " الذي صدر في السلفادور في نهاية الجولة الأولى من المحادثات ، أكدت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية من جديد ، كما فعلت الحكومة ، " الاحترام والتأييد " لالتزامات اسكيبولاس • وعلاوة على ذلك أبلغ الممثل الخاص بالرسالة التي بعثتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ الى رئيس جمهورية كوستاريكا موءيدة فيها وثيقة اسكيبولاس معارضة المساندة البناءة لهذه الوثيقة ومعلنة أن الاتفاق " يجب أن يستجيب الى خصائص نزاعنا اذا أريد تنفيذه بشكل فعال في السلفادور " • ويعتقد الممثل الخاص أن ذلك يعني أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية تشارك في الاقتراحات المتعلقة باقامة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان والواردة في وثيقة اسكيبولاس • وقد أشير الى تلك المقترحات أعلاه •

٢ - مراعاة الاعتبارات الانسانية في النزاع

٨٢ - وفيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الانسانية في النزاع - وهو أحد الشواغل الملحة منذ اضطلع الممثل الخاص بولايته - فالمعلومات بالنسبة الى ١٩٨٧ هي كما يلي :

٨٣ - في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٧ عقد اجتماع في بنما بين ممثلي الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني • وتم التوصل الى اتفاق يقضي بأن اجلاء جرحي مصابي الحرب في المستقبل لتوفير الرعاية الطبية لهم ليس مشروطا بالمزيد من تبادل الأسرى والمفاوضات • وفي ٣ شباط/ فبراير اتفقت الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على مبادلة الكولونيل عمر نابليون أنالوس الذي أسرته قوات المغاورين في ٢٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥ بـ ٥٧ من زعماء نقابات العمال الذين كانوا قد اعتقلوا (٥٩)•

٨٤ - وعلاوة على ذلك أرسلت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٨٧ ، عن طريق المونسينيور ريفيرا اي داماس رئيس أساقفة سان سلفادور وثيقة الى الحكومة تسعى فيها الى ايجاد حل للنزاع وتحتوي على مقترحات تتعلق بمراعاة الاعتبارات الانسانية في الحرب وباجراء حوار سياسي شامل • ودعت الوثيقة الى التفاوض بشأن جملة أمور منها وقف الحرب الجوية واستخدام المدفعية البعيدة المدى والغام التلامس ، وايقاف التخريب الاقتصادي الذي تقوم به جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني وتدمير المنازل والمحاصيل (٦٠)• ووفقا للمعلومات التي أتاحها الجنرال بلاندون رئيس أركان الجيش تقوم الحكومة ومستشاروها حاليا بدراسة الاقتراح (٦١) • ومع ذلك فقد رفض رئيس الجمهورية الاقتراح " لافتقاره الى الأساس السليم (٦٢)" • ومن الصحيح كما هو مبين في جزء لاحق من التقرير الحالي ، انه يجري حاليا حوار سياسي شامل بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية يعالج فيه وقف اطلاق النار كبند مستقل •

٨٥ - ومن الأدلة على نوايا الحكومة فيما يتعلق بمراعاة الاعتبارات الانسانية في النزاع سماحها في ٢٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ لـ ٩٨ من أفراد قوات المغاورين الجرحى أو المصابين بمغادرة البلد من مطار سان سلفادور على طائرة قامت باستئجارها لجنة الصليب الأحمر الدولية بعد وساطة تلك المنظمة الانسانية والكنيسة الكاثوليكية السلفادورية (٦٣)• ومما يجدر ملاحظته أن الاجلاء حدث بمقتضى الاتفاق المبرم في بنما في ٢٦ كانون الثاني/ يناير والذي أشار اليه الممثل الخاص سابقا • ومع ذلك قرأ المقرر الخاص خبرا في الصحافة السلفادورية (" ال موندو " ٢٢ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧) ورد فيه أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني اتهمت في ٢٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٧ القيادة العليا للجيش والحكومة بعدم تنفيذ الاتفاقات التي عقدت في بنما لاخلاء الجرحى أو المشوهين في الحرب•

٣ - الحوار السياسي العام

٨٦ - وفقا لروايات صحفية (٦٤) تتعلق بالحوار السياسي العام بين حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، عرض الرئيس دوارتي في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٨٧ بدء محادثات مع الأخيرة امتثالا لاتفاق اسكيبولاس الاقليمي الثاني • وقد طلب الرئيس في بيان أدلى به أمام الجمعية التشريعية بشأن الموضوع الى قوات المغاورين أن تلقي أسلحتها ، وتقبل عفوا ، وتبدأ حوارا يتسم بالاخلاص والنية الحسنة • وفي اليوم التالي وافقت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية على بدء المحادثات واقترحت أن يتولى المونسينيور ريفيرا اي داماس رئيس أساقفة سان سلفادور رئاسة الاجتماع الذي ينبغي عقده على أرفع مستوى في مقر السفير البابوي في سان سلفادور كما اقترحت أن يكون جدول أعمال الاجتماع هو تحديد اجراءات المصالحة الوطنية التي تسمح بالمشاركة الشعبية ، بما في ذلك مسألة وضع حد للعمليات الحربية (٦٥).

٨٧ - ومن الثابت أن ممثلي حكومة السلفادور قد اجتمعوا مع ممثلي جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في ٤ و ٥ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ في مقر السفير البابوي في سان سلفادور مع قيام المونسينور ريفيرا اي داماس رئيس أساقفة سان سلفادور بدور رئيس الاجتماع وفي نهاية الاجتماع صدر بلاغ مشترك أكد فيه الطرفان مرتين تأييدهما لوثيقة اسكيبولاس الثانية وأعلنا انشاء لجنتين مهمتهما اقتراح اتفاقات في المجالين التاليين : (١) تحديد الخطوات التي يتعين اتخاذها للوصول الى وقف اطلاق النار ؛ (٢) تنفيذ الأحكام الأخرى الواردة في وثيقة اسكيبولاس الثانية • وستحاول اللجنتان تقديم تقريرهما الأول بشأن الاتفاقات الى رئيس الاجتماع قبل ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر وستعقدان جلسات مغلقة • وتذكر ديباجة البلاغ أن الاجتماع جرى في " جو من الأمن والاحترام سادته رغبة شديدة في اكتشاف المسالك المؤدية الى السلم " •

٨٨ - وقد أتيحت للممثل الخاص خلال اقامته في السلفادور فرصة التكلم مع أعضاء وفدي الحكومة والقوات المتمردة وأعجب بنواياهم المخلصة ومواقفهم البناءة فيما يتعلق بالحوار والممثل الخاص • وبعد أن قرأ البلاغ الختامي ، ودون تجاهله للصعوبات الحقيقية لعملية التفاوض أو الاقلال من شأنها أعرب عن بالغ ارتياحه لتأكيد المشتركين على مجالات الاتفاق وليس الاختلاف ، وتمكنهم من اضفاء طابع من الصدق والجدية على المحادثات • ويعرب الممثل الخاص عن عظيم الأمل في أن يؤدي الحوار في أقرب وقت ممكن الى اتفاقات يكون الدافع اليها هو الاغراض النبيلة لاتفاق اسكيبولاس الثاني •

٨٩ - وفي يوم السبت ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ عاد السيد روبن زامورا ، أحد قواد الجبهة الديمقراطية الثورية ، مؤقتا الى السلفادور ، وكان الغرض من عودته وفقا لكلمات القائد ذاته ، هو " الكفاح من أجل بناء الديمقراطية "(٦٦) • وفي يوم الاثنين ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ، عاد الى البلد أيضا قائد آخر من الجبهة الديموقراطية الثورية (٦٧) وأعلن أن تحالف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديموقراطية الثورية يعتزم اقتراح مواصلة الحوار بدءا من ٥ كانون الأول/ ديسمبر • ولم يثبت مع ذلك أن الحوار استؤنف ، الأمر الذي يسبب لا محالة للممثل الخاص قلقا له ما يبرره •

سادسا - الاستنتاجات

٩٠ - يخلص الممثل الخاص بعد تقييمه للمعلومات الواردة في الفقرات السابقة عن حالة حقوق الانسان في السلفادور في عام ١٩٨٧ ، الى الاستنتاجات التالية :

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٩١ - تدهورت حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتيجة للتأثير المشترك لعدد من العوامل مثل الأزمة الاقتصادية العالمية واستمرار النزاع العسكري ، وزلزال تشرين الأول/ اكتوبر١٩٨٦، والجفاف .

٩٢ - ويرى الممثل الخاص أن الهجمات المنتظمة التي تواصل جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني شنها على الهيكل الأساسي الاقتصادي للبلد تهدد بشكل خطير تمتع المواطنين السلفادوريين حاليا ومستقبلا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة .

حالات الاعدام باجراءات موجزة

٩٣ - مافتيء أفراد القوات المسلحة والدفاع المدني يقومون لأسباب سياسية باعدام المدنيين باجراءات موجزة . وبالرغم من أنه من الصعب تحديد عدد الحالات التي ينطبق عليها ذلك بالضبط فهي بالتأكيد مثيرة للقلق ، كان عدد هذه الحالات أقل من متوسط عددها في السنة الماضية . وقد اتخذ المدعي العام للجمهورية اجراءات فيما يتعلق ببعض هذه الحالات .

٩٤ - ويلاحظ الممثل الخاص بارتياح أنه لم تعز أي حالة من حالات الاعدام باجراءات موجزة الى أفراد قوات الأمن ، من جانب مصدر موثوق به .

٩٥ - وأضاف يقول ان هناك دلائل على ازدياد أنشطة " فرق الاغتيال " بعض الشيء ، ويعزو أحد المصادر على الأقل حالات الاعدام باجراءات موجزة ، والانتهاكات الأخرى الخطيرة لحقوق الانسان الى تلك الفرق . ولفت الممثل الخاص النظر الى أن الحكومة تكافح بكل ما لديها من همة تلك الأنشطة المشار اليها آنفا والتي تقوم بها فرق الاغتيال ، مع انه لا يستبعد امكانية تغاضي أفراد في الجهاز الحكومي عن تلك الأنشطة .

٩٦ - وأضاف ان منظمات المغاورين استمرت من جانبها في ممارسة " الاعدام باجراءات موجزة " على نطاق واسع بشكل مزعج ، وهي في رأي الممثل الخاص ممارسة تتنافى مع معايير حقوق الانسان المعترف بها عامة ، كما أنها من العوامل المكونة لحالات الاعدام باجراءات موجزة .

حالات الاختطاف والاختفاء

٩٧ - ورد ذكر حالات تدعو للانزعاج عن اختفاء أفراد يساريين ، من بينهم نقابيون . ولئن يكن من الصعب تحديد هوية المسؤولين عن ذلك ، فان الممثل الخاص لا يستبعد امكانية تورط " فرق الاغتيال " في ذلك .

٩٨ - وقد قامت منظمات المغاورين أيضا باختطاف أفراد ، من بينهم رؤساء بلديات ينتمون الى الحزب الديمقراطي المسيحي • وقد أطلق سراح عدد كبير من رؤساء البلديات وأعلنوا أنهم لم يتعرضوا لمعاملة سيئة خلال اختطافهم •

معاملة السجناء السياسيين

٩٩ - ذكر الممثل الخاص أنه وجد حالات من ممارسة الضغوط النفسية القاسية ، تعادل المعاملة اللاانسانية أو المهينة ، أثناء استجواب الشرطة للسجناء السياسيين • وأضاف ان من الصعب تحديد مدى شيوع تلك الممارسة ، وان كان يعتقد بأنها ليست واسعة الانتشار • ويلفت الممثل الخاص الانتباه أيضا الى حالة تنطوي على اغتصاب سجينة سياسية أثناء احتجازها اداريا •

القضاء الجنائي

١٠٠ - ذكر الممثل الخاص أنه على الرغم من ابلاغه عن الآمال التي أثارتها الأقوال والأفعال الأولى للمدعي العام الجديد في الجمهورية ، الا أن أنشطة جهاز القضاء الجنائي في مجال التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها في ذلك البلد ماتزال غير مرضية للغاية •

١٠١ - جرى حتى الآن اتخاذ اجراءات قضائية سريعة ضد الأفراد المتهمين بالتواطوء مع المعارضة المسلحة ، مما أدى الى انخفاض ملحوظ في عدد السجناء السياسيين •

احترام حقوق الانسان في المنازعات المسلحة

١٠٢ - يحاول الجيش النظامي السلفادوري بصفة عامة أن يطبق القواعد الانسانية في تنفيذه للأعمال العدائية ، كما كان الحال في عام ١٩٨٦ ، لكن هذا لا يحول دون حدوث اصابات لا مبرر لها بين المدنيين ، من وقت لآخر • وعلى الرغم من صعوبة تحديد عدد الوفيات فهو أقل بشكل يمكن تقديره مما كان عليه عام ١٩٨٥ والأعوام السابقة • ولا يستبعد الممثل الخاص امكانية حدوث بعض هذه الاصابات نتيجة لانفجار الغام التماس الكهربائي ، بالرغم من أن منظمات المغاورين ، هي المسوءولة بما تبثه من الغام عن العدد الأكبر من الضحايا بين السكان غير المحاربين ، كما يتبين من الفقرة التالية •

١٠٣ - ولاتزال منظمات المغاورين مسوءولة الى حد يثير القلق عن تشويه وقتل المدنيين الذين يلمسون الألغام التي تبثها تلك المنظمات • ويلاحظ الممثل الخاص أن عدد الأشخاص المشوهين بدرجة خطيرة يفوق عدد المقتولين بشكل يمكن تقديره ، وان متوسط عدد المصابين ادنى هذه السنة عما كان في السنة السابقة •

الجهود الرامية الى احترام حقوق الانسان

١٠٤ - تواصل السلطات الدستورية في جمهورية السلفادور التزامها الراسخ بسياسة احترام حقوق الانسان كجزء من عملية التطبيع الديمقراطي • ويلاحظ كدليل آخر على ذلك قيام الحكومة بالتوقيع على وثيقة اتفاق اسكيبولاس الثاني والبدء في تنفيذه وخاصة من خلال اجراء حوار مع الجبهة الديمقراطية الثورية (جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني) وهو حوار يبدو للممثل الخاص ، جادا وبناء رغم انه

في مراحله الأولى • ومع ذلك فقد وصل هذا الحوار الى طريق مسدود في بداية ١٩٨٨ ، الأمر الذي يسبب قلقا عميقا •

١٠٥ - وينعكس التزام السلطات الدستورية في السلفادور بحقوق الانسان ، في الانخفاض المطرد في عدد الاعتداءات على حياة البشر بصفة خاصة • ويعزو الممثل الخاص استمرار هذه الاعتداءات وغيرها من الانتهاكات الى أن الحكومة لم تحكم قبضتها بعد بشكل فعال على جميع وكالات جهاز الدولة •

١٠٦ - وقد قامت الجبهة الديمقراطية الثورية من جانبها ، بانشاء أمانة لحماية وتعزيز حقوق الانسان ، كما أنها بقبولها للمبادىء الأساسية الواردة في وثيقة اسكيبولاس ٢ ، تكون قد ألزمت نفسها باحترام وتعزيز تلك الحقوق •

سابعا - التوصيات

١٠٧ - على الرغم مما يراود الممثل الخاص من آمال في أن يؤدي الحوار بين الحكومة وكل من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية الذي بدأ في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، في مكتب السفير البابوي في سان سلفادور ، الى وقف كامل لاطلاق النار ، في تاريخ مبكر ، فانه يوصي بقوة كلا الطرفين في النزاع بالالتزام بشكل دقيق بالقواعد المحددة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ المتصلة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب ، وحماية ضحايا الحرب ، والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ .

١٠٨ - ويحث الممثل الخاص مرة أخرى بكل قوة الحكومة وجميع القطاعات والقوى السياسية في البلد على اتخاذ الخطوات الضرورية لوقف محاولات الاعتداء على الحياة ، والسلامة البدنية أو العقلية أو على حرية المدنيين غير المقاتلين ، وقفا تاما ، سواء في الحالات التي لا يجري فيها قتال أو أثناء القتال أو نتيجة له .

١٠٩ - وعلى وجه الخصوص ، يوصي الممثل الخاص السلطات الدستورية في جمهورية السلفادور بما يلي :

(أ) أن تلغي على الفور الأحكام القانونية التي لا تتفق مع القواعد الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور الزاما قانونيا في مجال حقوق الانسان ، وأن تعتمد قوانين تتفق مع تلك القواعد ، ولاسيما فيما يتعلق بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ؛

(ب) أن تواصل الرقابة على العمليات التي تقوم بها الشرطة لاستجواب السجناء السياسيين وأن تزيد من احكامها ، لضمان التقيد الدقيق بالقواعد المشار اليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ؛

(ج) أن تواصل الاصلاح الاجتماعي ولاسيما الاصلاح القضائي وتوسع نطاقه عن طريق تطبيق القواعد الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، نصا وروحا ورهنا بها .

١١٠ - ويوصي الممثل الخاص جبهة فارابوندو مارتي ، بصفة خاصة ، بما يلي :

(أ) الامتناع عن بث الألغام التي تنفجر بالملامسة على نحو يتعارض مع قواعد القانون الانساني الدولي التي تطبق في النزاع السلفادوري ؛

(ب) الامتناع عن شن هجمات على الهياكل الأساسية للاقتصاد السلفادوري .

١١١ - وختاما ، يود الممثل الخاص أن يوصي جميع الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، ولاسيما أغناها وأكثرها تقدما ، بأن تقدم ، في حدود امكانياتها ، المساعدة اللازمة للتخفيف من شدة الأحوال المعيشية للمواطنين السلفادوريين اللاجئين والنازحين بسبب النزاع القائم ، وتحسينها .

الحواشـــي

(١) حكومة السلفادور " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسيـة فـي السلفـــــادور "La situacion de los derechos humanos en El Salvador y las libertades Fundamentales" تقرير مقدم الى البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريدرويخو الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعـة للأمم المتحدة ، عن الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٢) وول ستريت جورنال ، ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ .

(٣) نيويورك تايمز ، ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٤) حكومة السلفادور " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور " تقريـر مقدم الى البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريدرويخو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعـــة للأمم المتحدة ، عن الفترة من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى شهر آب/ أغسطس ١٩٨٧" .

(٥) لتقدير الأضرار بصورة صحيحة ، يشير الممثل الخاص الى أن دولار الولايات المتحدة الواحد يعادل خمسة كولونات سلفادورية .

(٦) رسالة من سفير السلفادور في مدريد مؤرخة في ٢٠ أيار/ مايو ١٩٨٧ ؛ La Prensa Gràfica ، ٤ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ؛ Diario Latino ، ٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ؛ El Diario de HOY ، ٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(٧) رسالة موجهة الى الممثل الخاص من سفارة السلفادور في مدريد ، مؤرخـــة فـي ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ ، EL PAIS ، ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ .

(٨) فهرس منظمة العفو الدولية : AMR 29/34/87. Distr:CO/GR + Rel. SC .

(٩) عدد القتلى من المدنيين ١٩٨٦-١٩٨٧ ، الملحق التاسع للتقرير المتعلق بحقـــوق الانسان في السلفادور ، ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(١٠) برقيتا تلكس مؤرختان في ٩ و ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٨٧ .

(١١) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(١٢) فهرس منظمة العفو الدولية : AMR 29/34/87. Distr:CO/GR + rel.SC ، ٢٢ تموز/ يوليه ١٩٨٧ .

(١٣) ختم التاريخ : سانتا آنا ، ١٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(١٤) El Universal ، المكسيك ، ٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(١٥) EXTERNAL : للتوزيع العام . فهرس منظمة العفـــو الدوليـــة : AMR 29/31/87 Distr: SC/CO/GR ، ٢٧ تموز/ يوليه ١٩٨٧ .

(١٦) مكتب المدعي العام للجمهورية ، " تقرير عن حقوق الانسان " Office of the Attorney-General of the Republic. "Informe sobre Derechos Humanos" ، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ .

(١٧) مكتب المدعي العام للجمهورية " تقرير عن حقوق الانسان " Office of the Attorney-General of the Republic. "Informe sobre Derechos Humanos" أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(١٨) نيويورك تايمز ، ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ؛ EL PAIS ، ٢٧ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ .

(١٩) رسالة من سفير السلفادور في مدريد ، موءرخة في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٢٠) "The Christian Science Monitor" ، ١٧ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، The Washington Times ، ١٨ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، Miami Herald ، ١٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(٢١) اطلع الممثل الخاص على البلاغ المنشور في صحيفة El Mundo السلفادورية الصادرة في ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(٢٢) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(٢٣) حكومة السلفادور " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية " تقرير مقدم الى البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدريخو الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، عن الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٢٤) تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن احترام قواعد القانون الانساني الدولي واعمالها ، عن الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٢٥) رسالة من سفير السلفادور في مدريد ، موءرخة في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ .

(٢٦) رسالة من سفير السلفادور في مدريد ، موجهة الى الممثل الخاص وموءرخة في ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٧ .

(٢٧) معلومات واردة في رسائل صادرة عن سفارة السلفادور في مدريد وموءرخة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ، تمت اتاحتها للممثل الخاص .

(٢٨) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(٢٩) مكتب المدعي العام للجمهورية " تقرير عن حقوق الانسان" Office of the Attorney-General of the Republic. "Informe sobre Derechos Humanos" أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

(٣٠) فهرس منظمة العفو الدولية : AMR 29/34/87. Distr:CO/GR + rel.SC .

(٣١) التقارير من ٥٧ الى ٦١ .

(٣٢) حكومة السلفادور " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور " تقرير مقدم الى البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريدريخو الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة عن الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٣٣) تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن احترام قواعد القانون الانساني الدولي واعمالها ، عن الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٣٤) Diario Latino ، ٥ شباط/ فبراير ١٩٨٧ .

الحواشي (تابع)

(٣٥) رسالة من سفير السلفادور في مدريد ، موءرخة في ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ ٠

(٣٦) El Mundo ، ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٧ ، Prensa Gràfica ، ٧ شباط/ فبراير١٩٨٧٠

(٣٧) برقية تلكس تمت اتاحتها للممثل الخاص عن طريق رسالة صادرة عن سفارة السلفادور في مدريد ، وموءرخة في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ٠

(٣٨) الوثيقة E/CN.4/1987/21 ، الفقرة ٣٥ ٠

(٣٩) تقرير احصائي عن السجناء الذين أفرجت عنهم المحاكم الابتدائية العسكرية الثلاث خلال الفترة ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ٠

(٤٠) رسالة موجهة الى الممثل الخاص ، موءرخة في ١٤ أيار/ مايو ١٩٨٧ ٠

(٤١) رسالة موجهة الى الممثل الخاص ، موءرخة في ٨ أيار/ مايو ١٩٨٧ ٠

(٤٢) ملاحظات حول التقرير الاولي المقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، بشأن حالة حقوق الانسان في السلفادور من البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريدرويخو ، الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ ٠

(٤٣) مكتب المدعي العام للجمهورية ، " تقرير عن حقوق الانسان"، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧٠

(٤٤) نيويورك تايمز ، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ ٠

(٤٥) نيويورك تايمز ، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ ٠

(٤٦) تقرير احصائي عن السجناء الذين تم الافراج عنهم خلال الفترة الممتدة من ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ٠

(٤٧) وثيقة أحالها رئيس المحكمة العليا الى الممثل الخاص بشأن القضايا المعلقة تحت الولاية العسكرية حتى ٣١ آب/ أغسطس ١٩٨٧ ٠

(٤٨) تقرير عن طلبات المثول أمام المحاكم في قضايا السجناء السياسيين التي تلقاها القسم الدستوري في الفترة من ١ كانون الثاني/ يناير الى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ ٠

(٤٩) وثيقة أحالها رئيس المحكمة العليا ٠

(٥٠) التقارير من ٥٧ الى ٦١ ٠

(٥١) التقارير من ٥٧ الى ٦١ ٠

(٥٢) تشالاتنانغو ، ١٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ٠

(٥٣) حكومة السلفادور " حالة حقوق الانسان والحريات الأساسية في السلفادور " ، تقرير مقدم الى الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة البروفيسور خوسيه أنطونيو باستور ريدريخو عن الفترة من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/ أغسطس ١٩٨٧ ٠

الحواشي (تابع)

(٥٤) تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن احترام قواعد القانون الانساني الدولي وإعمالها عن الفترة من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ الى آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٥٥) عدد القتلى من المدنيين في فترة ١٩٨٦-١٩٨٧ . الملحق التاسع للتقرير المتعلق بحقوق الانسان في السلفادور ، ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٥٦) برقية تلكس موءرخة في ١٥ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، محالة الى الممثل الخاص .

(٥٧) برقية تلكس من حكومة السلفادور الى الممثل الخاص .

(٥٨) رسالة من سفارة السلفادور في مدريد الى الممثل الخاص موءرخة في ٢٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ .

(٥٩) Resumen ، مركز وثائق اقتصاديات العمل ، Centro documental de la Economia del Trabajo ، سان سلفادور ، في الفترة من ١ الى ٨ شباط/ فبراير ١٩٨٧ .

(٦٠) اقتراح مقدم من تحالف جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية بشأن اجراء مفاوضات فورية للتوصل الى حل للنزاع وموجه الى كل من رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، وأتيح للممثل الخاص .

(٦١) El Mundo ، سان سلفادور ، ١٢ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(٦٢) El Dìa ، المكسيك ، ١٣ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(٦٣) El Dìa ، المكسيك ، ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ ، Jornada ، المكسيك ، ٢٩ حزيران/ يونيه ١٩٨٧ .

(٦٤) نيويورك تايمز ، ١٤ و ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٧ .

(٦٥) بلاغ صادر عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية موءرخ في ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٧ وأتيح للممثل الخاص .

(٦٦) نيويورك تايمز ، ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ .

(٦٧) نيويورك تايمز ، ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ .

- - - - -